

الأفعال الكلامية قراءة في التراث العربي

Speech acts: A reading of the Arab heritage

م.د. نور أحمد عبدالله اكريم

Ph.D. Noor Ahmed Abdullah

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / هيئة البحث العلمي / مركز البحوث النفسية

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Scientific Research Authority Psychological Research

Center

E-mail: Noor.a.abdullah@src.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الأفعال الكلامية، التراث اللغوي العربي، تحليل الخطاب

Keywords: Pragmatics; Arabic Linguistic Heritage; Discourse Analysis.



المخلص

يهدف البحث إلى تأصيل العلاقة بين المنجز اللساني المعاصر والتراث اللغوي العربي، من خلال دراسة نظرية الأفعال الكلامية بوصفها إحدى القضايا التداولية التي أثير حولها جدلٌ علمي؛ إذ يرى بعض الباحثين أنها ذات منشأ غربي خالص، في حين يؤكد آخرون أن جذورها ممتدة في تراثنا اللغوي والأصولي والبلاغي، وإن لم تُصغ ضمن إطارها الاصطلاحي الحديث وينطلق البحث من فرضية مفادها أن علماء العربية — من فقهاء وأصوليين ونحاة وبلاغيين وفلاسفة — قد تناولوا جوهر هذه النظرية في سياق تحليلهم للخطاب، ولا سيما في مباحث الأمر والنهي، والخبر والإنشاء، ودلالات الألفاظ، ومقاصد المتكلم، والعلاقة بين اللفظ والسياق. وقد أسهمت هذه الجهود في بناء تصور متكامل لطبيعة الفعل اللغوي ووظيفته التداولية، بما يخدم فهم نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، واستنباط الأحكام الشرعية والقواعد الأصولية. واعتمد البحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي؛ حيث تم تتبّع نشأة نظرية الأفعال الكلامية في الدرس اللساني الغربي، ثم استقراء النصوص التراثية التي تعكس حضور مفاهيمها في الفكر العربي الإسلامي، وتحليلها للكشف عن أبعادها التداولية ومقاصدها المعرفية. وانتظم البحث في مبحثين رئيسيين: حُصص الأول لعرض الإطار النظري للتداولية ونظرية الأفعال الكلامية في الفكر الغربي، أما الثاني فتناول جهود العلماء العرب في مقارنة هذه النظرية من خلال مباحثهم الأصولية والبلاغية واللغوية. وقد سبقَ البحث بمقدمة بيّنت مفهوم الأفعال الكلامية، وأشارت إلى إسهامات الباحثين المعاصرين في تأصيل المفاهيم اللسانية الحديثة، وربطها بجذورها التراثية.

Abstract

This study seeks to establish a systematic connection between contemporary linguistic theory and the Arabic linguistic heritage by examining Speech Act Theory as a central issue within pragmatics. While some scholars argue that speech act theory is exclusively Western in origin, others maintain that its conceptual foundations can be traced within the Arabic intellectual tradition, even if not articulated through modern terminology.

The study is grounded in the hypothesis that classical Arab scholars—including jurists, legal theorists, grammarians, rhetoricians, and philosophers—addressed the core principles of speech act theory through their analyses of discourse. Their discussions of command and prohibition, declarative and performative utterances, semantic implication, speaker intention, and contextual meaning collectively reveal a sophisticated understanding of the functional and pragmatic dimensions of language. These scholarly efforts were primarily motivated by the need to interpret

the Qur'anic text and the Prophetic Hadith accurately and to derive legal rulings and juristic principles.

Methodologically, the research adopts a historical, descriptive, and analytical approach. It traces the development of speech act theory in modern Western linguistics and then examines relevant classical Arabic texts to identify conceptual parallels and analytical insights that correspond to contemporary pragmatic theory.

The study is divided into two main sections. The first presents a theoretical overview of pragmatics and speech act theory in both Western and Arab scholarship. The second investigates the contributions of Arab scholars in the fields of jurisprudence, legal theory, rhetoric, philosophy, linguistics, and grammar, highlighting their implicit engagement with speech act principles. The study is preceded by an introduction outlining the concept of speech acts and discussing modern scholarly efforts to trace contemporary linguistic theories back to their intellectual roots in the Arabic tradition.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا خير الخلق أجمعين، محمد صلى الله عليه وسلم أتم التسليم. وبعد.

تمثل اللسانيات المعاصرة نافذةً مفتوحةً على العالم العربي، نطُّ من خلالها؛ لنطَّلَع على ابداعاته وإضافاته العلمية والمعرفية، فهي تساعدنا على ادراك ما عنده من النظريات والمباحث والمحاضرات، مما يجعلنا نعيد النظر فيما عندنا من التنظير والتطبيق، وهذا يجعلنا نكتشف أحياناً نقاط تشابه كثيرة مع أصولنا البحثية وتدقيقات معرفتها اللسانية ونطَّلَع من ناحية أخرى على أشياء جديدة سرّت في شرايين العلوم، ونحن بأشد الحاجة إليها؛ لتُنير عقولنا ولندخل من خلالها عتبة المعرفة المعاصرة.

لذا كان من الضروري ربط الظواهر اللغوية بالتراث اللغوي العربي؛ لأن علماءنا القدامى درسوا وقعدوا وحلّوا جميع ظواهر اللغة؛ لحاجتهم الماسة لفهم نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف واستنباط الأحكام والقوانين الشرعية، وفهم السياق.

ومن بين تلك الظواهر نظرية الأفعال الكلامية التي شغلت الباحثين المعاصرين، فقد عدّ بعضهم أنّ جذورها غريبة، ولم تبحث في تراثنا اللغوي، وإنّ مبتكرها (أوستن، وسيرل)، ومن خلال تتبعنا لجهود علمائنا وجدنا أنّهم قد أصلوا هذه النظرية في مؤلفات القدامى ونقلوا نصوصهم وتحليلهم للكلام وتأثيره على المتلقي.

بحث هذه النظرية كل من الفقهاء والأصوليين العرب والفلاسفة والمناطقة واللغويين والنحويين والبلاغيين، فجاءت اشاراتهم ونتائجهم في مؤلفاتهم مبنوثة بين دفات تلك المؤلفات، إلا أننا لم نجدها بشكل مستقل مثلما هو معروف في الوقت الحالي، بل وجدناها في مباحث الخبر والإنشاء (علم المعاني)؛ ولعل هذا السبب في جعل البعض يعتقد خطأ أن العرب لم يبحثوا هذه النظرية، وستتعرف على تلك الجهود في الصفحات القادمة، مكتفين بعرض رأي واحد منهم فقط.

التمهيد

كثيرة هي الجهود التي قام بها الباحثون المعاصرون العرب التي سعت إلى تأصيل كل ما هو جديد وافد بالبحث عن جذوره في التراث، وهذه الجهود أسفرت عن مادة خصبة في النظرية التداولية.

ومما لا شك فيه أن الدرس اللغوي العربي بحث في مجالات اللغة وفي جميع مستوياتها (الصرفي، الصوتي، النحوي، الدلالي)؛ لذلك أصبح مسعى هذه الجهود الاستناد لبعض الدراسات الحديثة لتحقيق قراءة وظيفية لمعطيات التراث برؤى الواقع ومنجزاته، لتتجاوز الأفق التراثي الضيق التي اعتادت القراءة المعاصرة التوقف عنده.

أما نظرية الأفعال الكلامية -موضوع البحث- فقد عرفها العرب بكل أبعادها فكانت لديهم نظرية متكاملة لكنها متناثرة بين دفات الكتب، فبحثها العلماء ضمن نظرية الخبر والإنشاء وانشغل ببحثها عدد كبير من العلماء من أصوليين وفلاسفة ولغويين وبلاغيين، ومن ثم صار متعيناً على من يدرسها أن يتتبع أصولها وتطبيقاتها في مؤلفات هؤلاء.

ويرجح أحد الباحثين أن اكتشاف هذه النظرية كان على يد الأصوليين، ثم انتقل بعد ذلك إلى البلاغيين واللغويين؛ لكون الأصوليين علماء لغة ومناطقة من الدرجة الأولى، وكثير منهم اشتغل بالقضاء والفقهاء واستتباط الأحكام من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهذه كلها تتطلب الاهتمام بالمواضع الفعلية في اللغة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الشرعية القضائية.

(خليفة ٢٠٠٧، ٢٢٦)

المبحث الأول

نظرة عامة على التداولية ونظرية الأفعال الكلامية عند الغربيين

أولاً: أضواء على التداولية.

لم يعد التيار البنيوي في أيامنا هو التيار الوحيد الذي يهيمن على ساحة الدراسات اللسانية، فقد أفرزت المعرفة المعاصرة نظريات ومفاهيم لغوية متباينة في الأسس المعرفية، انبثقت عنها تيارات لسانية جديدة منها: التيار التداولي، أو التداولية. (صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية ٢٠٠٤، ١٩٦).

وتعد اللسانيات التداولية من أبرز الاتجاهات اللغوية التي ظهرت على ساحة الدرس اللساني بعدما كانت تقتصر في أبحاثها على الجانبين البنيوي والتوليدي في ما يعرف باللسانيات الوضع، فجاءت اللسانيات التداولية اليوم لتعالج ما يسمى بلسانيات الاستعمال.

فالتيار التداولي كما يعرفه مسعود صحراوي: " هو مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث عن أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٥)؛ لذا ركزت التداولية على دراسة الأساليب الكلامية والآثار الدلالية المقترنة بالسياق المقامي، ويتجلى الاهتمام باللغة من خلال التركيز على طريقة الاستعمال وربطها بلحظة الإنجاز، ولعل هذا ما ساهم في ربط أواصر التلاحم بين التداولية والعلوم والمعارف الأخرى؛ ويعود ذلك للدور المهم الذي يؤديه السياق في تأويل الخطاب وفهمه.

ثانياً: تحديد مفهوم التداولية لغةً واصطلاحاً.

التداولية لغةً: جاء في القاموس المحيط "أن لفظ التداولية في أصل اشتقاقه يرجع إلى مادة (د أ ل)، فالدولة انقلاب الزمان والعُقْبَةُ في المال، وقد أداله وتداوله، أخذه بالدول، ودواليك، أي: مداولة على الأمر، أو تداول بعد تداول، وأدنا الله تعالى من الدولة ودلالة الغلبة، ودالة الأيام دارت، والله تعالى يداولها بين الناس، والدول لغةً انقلاب الدهر من حالٍ إلى حالٍ" (الفيروزآبادي بلا تاريخ، ٣٦٦ مادة دال).

التداولية اصطلاحاً: يعود مصطلح التداولية بمفهومه الحديث إلى الفيلسوف والسيمايئي الأمريكي (تشارلز موريس) الذي عرّفها على إنها: جزء من السيميائية تهتم بدراسة العلاقة بين العلامة ومستعملها وكان استخدامه دالاً على فرع من فروع ثلاثة يشمل علم العلامات أو السيمية، كما يؤثر موريس تسميتها هذه الفرع، أعني: علم التراكيب وعلم الدلالة والتداولية (نحلة ٢٠٠٢، ١٠).

وعرّفها صحراوي بقوله: "التداولية ليست علماً لغوياً محضاً بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، لكنها علمٌ جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره؛ وعليه فإن الحديث عن التداولية وعن شبكتها المفاهيمية يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينهما وبين الحقول المختلفة؛ لأنها تنتهي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة كالبنية اللغوية وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ١٦).

يتضح مما سبق أن الهدف من التداولية هو دراسة استعمال اللغة التي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، بل تدرس استعمال اللغة في الطبقات المقامية المختلفة، أي: باعتبارها كلام محدد صادر من متكلم محدد وموجّهاً إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصل محدد لتحقيق غرض تواصل محدد. (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٢٦).

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم بجذورها، فإنّ معظمهم يُقرّ بأن قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية لاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، ومن ثم تصبح التداولية جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللغوي (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ١٦-١٧).

ثالثاً: الأفعال الكلامية أو نظرية الفعل الكلامي.

لأنّ منشأ التداولية لم يكن ثابتاً ونظرياتها كلها مبنية على أساس أن اللغة البشرية لا تتجزأ إلّا بتداخل السياق باللغة وبمستعملها؛ لذا ظهرت محاولات عديدة للحد من ركام التداولية في أثناء نشأتها، ومن تلك المحاولات ظهر ما يسمى بنظريات الأفعال الكلامية التي أولت الأهمية للأفعال ذات الامتداد الاجتماعي المنجزة من قبل الإنسان بمجرد تلفظه بمجموعة من الأقوال ضمن سياقات محددة (بلخير بلا تاريخ، ٦٨) والفعل الكلامي مفهوم نظري حديث النشأة، ولِدَ في رحاب الفلسفة التحليلية الغربية، إذن فالفلسفة التحليلية هي الينبوع المعرفي الأول لمفهوم الأفعال الكلامية، فالفلسفة التحليلية قد حددت لنفسها مهمة واضحة منذ تأسيسها ألا وهي إعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي، فأدارت ظهرها للمنهج الذي اتبعته الفلسفة الكلاسيكية، ويتمثل ذلك الأساس العلمي في اللغة، ومن هنا راحت تبدي وتعيد في الإلحاح على إنّ أولى مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضيحها، ووجد فلاسفة التحليل أن

الأداة المعرفية الضرورية لتحقيق ذلك الهدف هي اللغة، وإنه لا سبيل إلى تجاوزها من أجل فهم علاقتنا بالعالم وبالكائنات البشرية (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٢٠-٢١).

رابعاً: جهود أوستن في نظرية الأفعال الكلامية

يعدّ أوستن الوريث الشرعي لتيار فلسفة اللغة العادية الذي غني بلغة التداول، فأوصى أوستن بمراعاة الجانب الاستعمالي طبقاً لمقامات التخاطب بقوله " موضوع الدراسة ليس الجملة وإنما انتاج التلفظ في مقام الخطاب"، وقد رأى أن الفلسفة حادت عن الصواب لما اعتدّت بالأقوال الجازمة، وحدّها لما تبين له أنّ اللغة ليست مجرد أداة لنقل الأفكار و وصف الأشياء، وإنما هي ميدان ننجز فيه أعمالاً لا تنجز إلا في اللغة وباللغة، فقسم الكلام قسمين:
الأول: تقريرياً مجاله الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب.

الثاني: انشائياً ينجز المتكلم عملاً لا يقتصر على مجرد الكلام به (صلاح الدين بلا تاريخ، ٤). فالوظيفة الأساسية للغة عند أوستن ليست كامنة أساساً في إيصال المعلومات والتعبير عن كوامن النفس بقدر ما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال إلى أفعال إذا صدرت ضمن المقام يسمح بذلك، فهو ينتقد الفكرة السابقة التي تعتبر أنّ كلّ الأقوال يمكن اخضاعها لمعايير الخطأ والصواب، ويرى أن هنالك أساليب وتعابير لغوية لا يمكن وصفها بأنها خاطئة أو صائبة، بل إننا حينما نتلفظ بها نكون قد أنجزنا في الوقت نفسه فعلاً اجتماعياً سماه بالفعل الكلامي (بلخير بلا تاريخ، ٦٨).

تقسيمات أوستن للفعل الكلامي.

قسم أوستن الفعل الكلامي إلى ثلاثة أفعال فرعية:

١- فعل القول أو عمل القول أو الفعل اللغوي، ويُراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم، وذات دلالة، وهو يشتمل على أفعال لغوية فرعية وهي المستوى الصوتي والتركيبى والدلالي، ويسمى أفعالاً، أي الفعل الصوتي والفعل التركيبى الذي يؤلف مفردات طبقاً لقواعد لغة معينة، أمّا الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معانٍ وإحالات محددة، فقولنا: إنّها ستمطر، يمكن أن نفهم معنى الجملة، لكن لانعرف هل هي اخبار بأنها ستمطر، أم تحذير من عواقب الخروج في الرحلة، أم بحمل مظلة، ولا نعرف المقصود إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لتحديد قصد المتكلم أو غرضه من الكلام (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٤١-٤٢).

٢- عمل مقصود بالقول أو الفعل المتضمن في القول: وهو العمل الإنجازي الذي يعد قطب الرحي لنظرية الأعمال الكلامية، وهو عمل ينجز بقولٍ ما لذا اقترح أوستن تسمية الوظائف



اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال بالقوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شهادة محكمة، فالفرق بين الأول والثاني أنّ الأخير قيام بفعل ضمن قول شيء ما، أمّا الأول فهو مجرد قول شيء (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٤٣).

٣- الفعل الناتج عن القول أو عمل التأثير بالقول، أي ما يصحُّب فعل القول من آثار لدى المخاطب، كالإقناع والتضليل والتثبيط (صلاح الدين بلا تاريخ، العدد ٤).

المبحث الثاني

جهود العرب في نظرية الأفعال الكلامية

التداولية (الأفعال الكلامية) في تراثنا العربي

امتاز العرب بمميزات حضارية وثقافية ودينية جعلتهم يهتمون بلغتهم وثقافتهم، فظهر عندهم علم الجدل والمنطق وعلم الكلام والمناظرات، وتأثروا بالفلسفة والمنطق والرياضيات، فدعوا إلى تفكير اللغة في نظامها وقديسياتها ومراتب اعجازها، فقادهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهد إليه البشرية إلا مؤخرًا بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين (المسدي ١٩٨١، ٢٦) وفيما يخص تطبيق نظرية الأفعال الكلامية في لغتنا العربية فإن الدكتور مسعود صحراوي يعتقد بأن تطبيق مفهوم الأفعال الكلامية على اللغة العربية وعلى النتائج العلمي لعلمائنا القدامى سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية وسيهم في اكتشاف جوانب من الجهود الجبارة التي بذلها أولئك العلماء ، ويزعم أن هذا الإجراء كان مندرجاً ضمن النشاط العلمي الذي قام به كثير منهم. (صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية ٢٠٠٤، ١٩٧).

وقد طُبِّقَت هذه النظرية على لغتنا منذ القدم، فظهرت جهود علماءنا اللغويين والبلاغيين والأصوليين ، وبحثوا هذه الظاهرة في بابي الخبر والانشاء ضمن مباحث علم المعاني وموضوعه هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، فالمتصفح لأمهات الكتب العربية في علوم البلاغة والمنطق وأصول الفقه والنحو يجد أن علماءنا قد توسعوا في بحث ظاهرة الأفعال الكلامية وتعمقوا في تحليل مفاهيمها وتطوير أسس التمييز بين الخبر والانشاء (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٤٨-٤٩).

ويبدو أن السبب الذي حال الدراسات عن استيعاب النظرية اللغوية في التراث العربي، فضلاً عن جدة مقولة الشمول في اللسانيات وحداتها إنما هو حاجز الاختصاص، فالذين تناولوا دراسة الفلسفة الإسلامية، أو خصّوا بعض الفلاسفة بالدرس المستقل لا يكادون يخصون آراءهم في اللغة بالجمع والتحليل حتى أن التصانيف المركزة على تاريخ الفكر العربي لم تشتمل على الإشارة إلى الفكر اللغوي باعتباره دعامة من دعائم التفكير الحضاري، كما أن المختصين باللغة قلماً يستنطقون غير التراث اللغوي ذاته: نحوه وصرفه وبلاغته وعلم معاجمه، فلا يكادون يتطرقون إلى التراث الفلسفي أو غيره إلا نادراً (المسدي ١٩٨١، ٢٧)

وظاهر كلام الدكتور المسدي أن ظاهرة الأفعال الكلامية لم تُبَحَث بشكل مستقل، وإنما درسها علماءنا في مباحثهم اللغوية والبلاغية، إلى جانب العلوم اللغوية الأخرى، ولهذا لم نجد مؤلفات

اختصت بهذه الظاهرة، إلا أنّ جهود علماءنا في هذه الظاهرة تعد الأصل الحقيقي للدراسات الغربية التي جاء بها أوستن وسيرل.

فاللغة العربية شأنها شأن غيرها من اللغات الطبيعية تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يستعملها المتكلم للدلالة على القوة الانجازية التي يريد تضمينها كلامه: كالتقرير والاستفهام والتمني والإخبار والنفي والاثبات، وقد تعرض البلاغيون الدارسون لعلم المعاني للقوى المضمنة في القول بغرض تحديد ما يقتضيه حالّ معينٌ نزولاً عن قاعدة (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) (صراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٦) ، ويضع الأستاذ خليفة إجابات لبعض التساؤلات التي قد تخطر في بال بعض الباحثين، وهي أنّ الدراسات العربية الحديثة التي تناولت ظاهرة الأفعال الكلامية لم تأتي بجديد سوى أنها قامت بمجرد مزوجة بين بعض الظواهر اللغوية والبلاغية التي تناولها العرب وبين المفاهيم الغربية المعاصرة، مثل: أفعال الكلام غير المباشرة ونظرية التلويح الحواري، وقد يقول قائل: ليس للعرب في ذلك فضلٌ، فإنّ هذه المفاهيم الغربية لديها مقدرة تفسيرية أعلى، فهي تفسر وتغطي تلك الظواهر البلاغية العربية، مثل: التعريض والمجاز المركب بأنواعه، ثم أنّ العرب لم يضعوا نظرية شاملة كالتّي ظهرت في الغرب (خليفة ٢٠٠٧، ٥٨٢) ، فيردّ خليفة على تلك الاعتراضات بأنّها غير دقيقة، فيقول: " أنّ النظرية كانت متكاملة في ذهن الجميع إلا أنّها لم تودع في دفتي كتابٍ واحد، فالمفاهيم والمصطلحات العربية لتلك الظواهر التي ذكرها كالتعريض والمجاز المركب لا تقل عن نظيرتها الغربية المعاصرة في القابلية التفسيرية وفي تغطية الأمثلة والظواهر المتعددة، بل إنّها تصبّ تقريباً في الأفكار الحديثة نفسها في الغرب، لكن مع مراعاة الفارق الزمني الكبير والتطور العظيم الحاصل في طرق التحليل، فالتعريض والمجاز المركب يغطيان نظرية التلويح الحواري، ومن ثمّ نظرية الأفعال الكلامية، إذن فاللغويون العرب كانوا قد حلّلوا وقعدوا و وضعوا شروطاً ومقاييس واحترازات وبينوا خطوات الاستنتاج للتوصل إلى مغزى الكلام الحقيقي (خليفة ٢٠٠٧، ٥٨٣)

أولاً: جهود الفقهاء والأصوليين

اشتغل الفقهاء والأصوليون بظاهرة الأفعال الكلامية من خلال تطبيقهم لها على القرآن الكريم والسنة النبوية بغرض دراسة المعاني الوظيفية لتلك النصوص، وهي المعاني التي تطرأ على القول وتتغير من مقام إلى آخر، ومن بين الذين اشتغلوا في هذه الظاهرة (ابن رشد القرطبي ت(٥٩٥هـ) وفخر الدين الرازي ت(٦٠٦هـ) ، وسيف الدين الأمدي ت(٦٣١هـ)، وشهاب الدين القرافي ت(٦٨٤هـ)، وناصر الدين البيضاوي ت(٦٨٥هـ)، وجمال الدين الإسنوي ت(٧٧٣هـ) وغيرهم (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٧).

وانصب اهتمامهم بدراسة الأسلوبين الخبري والإنشائي معاً بهدف دراسة المعاني الوظيفية للقول وتحديد المقامات المختلفة التي ترد فيها تلك المعاني بغرض فهم النص القرآني.

ويرجح الدكتور خليفة أن يكون الأصوليون هم المكتشفين لنظرية الأفعال الكلامية، فيقول: "هذا متوقع إذا وضعنا في البال أن الأصوليين كانوا علماء لغة ومناطق من الدرجة الأولى، وكثير منهم اشتغل بالقضاء، فضلاً إلى اشتغالهم في الفقه واستنباط الأحكام من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهذه المهمات تتطلب الاهتمام بالمواضع الفعلية في اللغة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الشرعية القضائية؛ ولهذا كانوا أصحاب نظريات فعلية" (خليفة ٢٠٠٧، ٢٢٥).

أما صحراوي فيعلل سبب اهتمام الأصوليون بهذه النظرية أنهم استأثروا بالبحث فيما فرط به كثير من النحويين؛ وذلك بسبب فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته، وإدراك مقاصده، وأغراضه، وما يطرأ عليها من تغيير ليؤدي معاني متعددة، إذ بحثوها ضمن نظرية الخبر والإنشاء ومراعاة قصد المتكلم وغرضه، ومراعاة السياق اللغوي، وغير اللغوي، وتحكيمه في الدلالات؛ لذا فإن الأصوليين من خير المطبقين لهذه النظرية في تراثنا على أن لا يفهم أن هذا التطبيق كان مجرد انشغالهم بفكر غيرهم من العلماء بل الواقع أنهم كانوا مستقلين في كثير من الأحيان بأراء مبتكرة ومبدعين لفكر لغوي أصيل (صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية ٢٠٠٤، ٢٠٢-٢٠٣)، بل كانوا مدركين تماماً لأنواع أو عناصر الفعل الكلامي الثلاثة التي جاء بها أوستن أي: فعل القول والفعل الكلامي والتأثير الكلامي، والاختلاف بين اكتشافاتهم واكتشافات المعاصرين يكاد ينحصر في المصطلح المستخدم والتفاصيل الفرعية، كتركيز المعاصرين على استخدام أمثلة من الحياة اليومية بصورة أكبر، بينما كانت غالبية الأمثلة التوضيحية التي جاء بها الأصوليون وعلماء الكلام والبلاغيون العرب هي من النص المكتوب وبالأخص القرآن الكريم والحديث الشريف (خليفة ٢٠٠٧، ٢٢٧).

سنتطرق لآراء الإمام الغزالي وجهوده في مباحث الخبر والإنشاء كمثال عن جهود الأصوليين.

الإمام الغزالي: محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، أبو حامد الإمام، الفقيه، المتكلم، النظار، المصنف، الصوفي (٤٥٠-٥٠٥ هـ) (ابن الصلاح ١٩٩٢، ٢٤٩/١) من جهوده في مباحث الخبر والإنشاء ما جاء به في كتابه المستصفى إذ قال: "أن الإيجاب من المهمات في المحاورات، فإن لم يكن قولهم "افعل" عبارة عنه فلا يبقى له اسم ومحال إهمال العرب ذلك... فإن زعموا أن دلالة قولهم "ندبت، وأرشدت، ورغبت" فدلالة الوجوب قولهم "أوجبت، وحتمت، وفرضت، وألزمت". فإن زعموا أنه صيغة إخبار أو صيغة إرشاد، فأين صيغة الإنشاء؟ عورضوا بمثله في الندب، ثم يبطل عليهم بالبيع، والإجارة، والنكاح إذ ليس لها إلا صيغة الإخبار، كقولهم: "بعت، وزوجت"، وقد جعله الشرع إنشاء إذ ليس لإنشائه لفظ". (الغزالي ١٩٩٣، ٢٠٨/١)، يمكن تفسير ما جاء به الغزالي بأنه يبين سبب توظيف الصيغة الخبرية للدلالة على معنى إنشائي في بعض الأفعال، إذ لا يُراد بها الإخبار بمعناه الأصلي، بل يُقصد من خلالها تحقيق غرض إنشائي، ويقارب هذا التفسير ما يطرحه المعاصرون في حديثهم عن الأفعال الإنجازية، إذ يعد ذلك مثلاً على استعمال الأفعال الإنجازية الصريحة بدلاً عن الأفعال الإنجازية الضمنية أو الأولية، بما يكشف عن وظيفة تداولية تتجاوز البنية الخبرية الظاهرة للجملة.

ثانياً: جهود الفلاسفة العرب .

اقتصرت بحث العرب قديماً على دراسة المركبات الخبرية باعتبارها المركبات الوحيدة التي تعبر عن تصور الذهن؛ وكان دافعهم الأساس هو التوصل إلى فهم كيفية عمل الذهن في تصوره للعالم. (الطبطباني ١٩٩٤، ١-أ).

تعد نظرية الأفعال الكلامية أهم نظرية في اللسانيات التداولية؛ لأن دراسة هذه الأفعال وما يفعلها المتكلمون باللغة من تأثير وتبليغ وإنجاز أفعال تعد من أهم مجالات الدراسات التداولية على الإطلاق؛ بوصفها تمثل البنية الصغرى التي ينبغي تحليلها والوقوف على طبيعتها قبل الانتقال إلى البنية الكبرى التي تتمثل في مختلف أنواع التبادل الكلامي في مجتمع من المجتمعات. تتجاوز البحث في هذه الظاهرة والاشتغال بها نطاق النحويين والبلاغيين إلى الفلاسفة والمناطق الذين بحثوا في الاعتبارات المنطقية المتصلة بالمركبات التامة أمثال أبو نصر الفارابي (٣٣٨هـ)، وأبو علي بن سينا (٤٢٨هـ)، ونجم الدين الكاتبي القزويني (٤٩٣هـ)، وقطب الدين الرازي (٧٦٦هـ)، إذ عني هؤلاء بدراسة التراكيب الخبرية، مستبعبين من مجال دراستهم التراكيب غير الخبرية بعد إن قسموا الكلام على أسلوبين هما: الخبري والإنشائي (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب بلا تاريخ، ٧)، وسنأخذ ابن سينا أنموذجاً عن جهود الفلاسفة العرب ونستعرض بعض آرائه في هذه النظرية.

ابن سينا الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي الفيلسوف اشتهر بكنيته أكثر من اسمه كان من أهل بلخ وانتقل منها إلى بخارى ، اشتهر بكثرة مطالعته للكتب والشروح حتى أحكم علم المنطق، لم يتجاوز الست عشرة سنة وأكمل الطب والهندسة والفقہ ثم توافر على العلم والقراءة سنة ونصفاً فأعاد قراءة المنطق وجميع أجزاء الفلسفة. (الحموي ١٩٩٣، ٣/١٠٧٠) تأثر بأرسطو ودرس الموضوع بصورة منطقية، اهتم بدراسة اللفظ المركب وخصّ الخبر دون الإنشاء بذلك.

وجاء نصّه في الإشارات والتنبيهات: " هذا الصنف من التركيب الذي نحنُ مجمعون على أن نذكره هو التركيب الخبري وهو الذي يُقال لقاتله أنه صادق فيما قاله أو كاذب ، وأمّا ما هو مثل الاستفهام والالتماس والتمني والترجي والتعجب ونحو ذلك، فلا يُقال فيها صادق أو كاذب إلا بالعرض من حيث قد يعرض بذلك الخبر " (ابن سينا ١٩٦٠، ١٤/١) ، أي أنّ تركيب الكلام عنده نوعان: الخبر وهو على ضربين ما يكون صادقاً أو كاذباً، والإنشاء أو الطلب كما يسموه فيقصد به: الاستفهام والالتماس والتمني وغير ذلك.

ثالثاً: جهود البلاغيين

تدرُس البلاغة كلّ ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها في أثناء عملية التواصل، بقصد تبليغ رسالة ما مراعيةً مقتضى الحال .

فالبلاغة تقوم على مبدأ التبليغ والتأثير في السامع في عملية التواصل ولهذا نجد التداخل واضحاً بين العلمين، إذ يشتركان في اهتمامهما بدراسة اللغة بوصفها أداة تبليغ وتأثير وتواصل بين المتكلمين.

ومن بين العلماء الذين اهتموا بهذه الظاهرة وتدارسوها بالبحث والتفصيل عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) وأبو يعقوب السكاكي إذ اهتموا بعلم المعاني .

قسّم السكاكي الكلام على خبر وطلب، والخبر عنده ما يحتمل الصدق والكذب؛ ويرجع السبب في احتمال الصدق والكذب إلى إمكانية تحقيق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث إنّه حكم مخبر ومرجع؛ كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب من ذلك الحكم، ويسمى هذا فائدة الخبر، فإذا طابق الخبر الواقع فهو صادق، وإذا لم يطابقه فهو كاذب. (السكاكي ١٩٨١، ٢٥٤)

كما قسّم السكاكي الطلب على قسمين:

الأول: التمني

الثاني: يشتمل على الاستفهام والأمر والنهي والنداء، وأطلق على كل الأفعال أو الأغراض الكلامية التي وردت لدى المصنفين بعد عزل الخبر ، اصطلاح (الطلب)؛ لأنها تستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وميّزها عن مجموعة أخرى ذكرها ولم يفصل فيها، وهي مجموعة

أفعال الطلب الذي لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وهكذا فإنّ الطلب نوعان عند السكاكي وكما مرّ سابقاً (السكاكي ١٩٨١، ٤١٥)، ثم جاء شرّاح السكاكي واستعملوا مصطلحين مختلفين عما استعمله السكاكي للدلالة على نوعي الطلب، فاطلقوا مصطلح الإنشاء الطلبي على النوع الأول، والإنشاء غير الطلبي على النوع الثاني، وقالوا أنّه غير مهم؛ معلين ذلك؛ لقلة المباحث المناسبة المتعلقة به؛ ولأنّ أكثره في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء، وهكذا يتبين أنّ الإنشاء غير الطلبي أهمل بحجة أنّ الخطباء والمتكلمين قلماً يستعملون المقولات التي تنطوي تحته (خليفة ٢٠٠٧، ٢٣١-٢٣٢).

ويثير خليفة تساؤلاً بصيغة التعجب من إهمال البلاغيين للإنشاء غير الطلبي وفي ادعائهم أنّه قليل الاستعمال، فيقول متعجباً: "ألا يعبر الخطيب عن توجيهاته وعواطفه عن طريق المدح والذم والتعجب؟ ألا يحتاج إلى مقولات إنجازية مثل: أبايع الله، وأحمده وأشكره، وأقسم بالله وأصلي وأسلم على سيد المرسلين، ثم هذه التعابير تحتاج إلى تحليل، والقرآن الكريم والحديث الشريف مليئان بصيغ إنجازية، وإن كانت من الصيغ غير العرفية مثل: نهيتكم عن، وأمرتكم بـ، وكُتِبَ عليكم...، وهي إنجازات أيضاً أصلها أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء، وإن كان معنى الإنشاء طليهاً، فهل نهملها لأنها في الأصل أخبار؟ (خليفة ٢٠٠٧، ٢٣٢)

رابعاً: جهود اللغويين والنحويين العرب

ذكرنا في الصفحات السابقة أنّ الأصوليين كان لهم السبق في البحث في موضوع الإنشاء والخبر الذي هو بذرة نظرية الأفعال الكلامية، وأوضحنا جهود البلاغيين العرب في ذلك، بقي لدينا أن لا ننسى جهود علماءنا اللغويين والنحويين في هذا المضمار، وسنعرض جهود ابن هشام في كتابه شذور الذهب وتقسيماته للكلام مثلاً عن إسهامات اللغويين والنحويين في هذه النظرية. يُقسم ابن هشام الكلام على ثلاثة أنواع (خبر وطلب، وإنشاء) (ابن هشام بلا تاريخ، ٢)، إذ رفض التقسيم الثلاثي هذا؛ لأنه يؤمن بما يشبه المغالطة الانجازية التي جاء بها أوستن ومضمونها: أنّ كل فعل كلامي هو في الأصل فعل إنجازي، فيساوي ابن هشام بين الانجازية الصريحة والانجازية الضمنية، فكلتاها واضحة الدلالة ويكون النطق بها موحداً لمعناها (خليفة ٢٠٠٧، ٢٤٥-٢٤٦)، ويقصد بتعبير إيجاد المعنى إنجاز الفعل الكلامي، ويساوي كذلك بين مقولات الإنشاء الإيقاعي، أو غير الطلبي الذي لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، مثل: (قُبِلَتْ هذا النكاح)، والمقولات التي تستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب مثل: (قُم) بحسب رأي ابن هشام في كلتا المقولتين وجود معنى الكلام يقترن بوجود لفظه ولا يتأخر عنه، والفرق بين المقولتين: أنّ الثانية تتطلب تأثيراً كلامياً وهو الامتثال الذي يتبع النطق بالمقولة ولا يقترن به، إذ يؤكد أنّ هذا الفرق لا يصلح للتمييز بين أنماط الكلام؛ لأنه مسألة غير لغوية، وهو



خارج عن مدلول المغزى الكلامي، أي أنّ النطق بالمقولة (فم) سيضمن لنا تحقيق المغزى الكلامي لدى السامع، وهو في تأكيده هذا قد لخصّ فصلاً كُتِبَتْ حول هذا الموضوع، وقد سبق اللغويين المحدثين بذلك (خليفة ٢٠٠٧، ٢٤٥-٢٤٦) وتوصل إلى استنتاجاته هذه عن طريق إجماع الغموض الذي اشتملت عليه عبارة (يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه) وبالأخص حول المقصود بكلمة (معناه)؛ لأنّ هذه الكلمة إمّا أن تدل على المدلول من الكلام، أو أن تدل على التأثير الكلامي، أو الامتثال، فهو يُفرق بين الاثنين ويعتبر الأول فقط ضمن مدلول اللفظ، أو الفعل الكلامي، أمّا الثاني فهو خارج مدلول اللفظ، ولا علاقة له باللغة؛ ولهذا يرفض تقسيم الإنشاء إلى طلبي، أي كون الإنشاء طلبياً يتطلب تأثيراً كلامياً أولاً، وهذا ما توصل إليه الغربيون بعد مئات السنين حين فرّقوا بين المغزى الكلامي والتأثير الكلامي (ابن هشام بلا تاريخ، ٣١) و (خليفة ٢٠٠٧، ٢٤٦)

نتائج البحث

١. أن الظواهر اللغوية موجودة ومعروفة في أغلب لغات العالم، لكن ابداع العرب يكمن في تحليلها وتفسيرها وتعيدها والتوصل إلى الخطوات التي تُمكن المستمع لفهم المعاني الخفية لتلك الظواهر.
٢. نشأت العلوم اللغوية في كنف القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وسعى العلماء والباحثون سعياً دائماً إلى محاولة فهم النص القرآني والحديث الشريف فهماً صحيحاً، فالقرآن الكريم نصٌ لغويٌّ مرتبط بسياقٍ حالي، والمعنى الصحيح لا يفهم إلا في إطار التركيب وسياق الحال وغرض المتكلم وقصده من الكلام؛ ولهذا كان سبباً للأصوليين أن ينحوا منحاً وظيفياً تداولياً؛ لفهم طبيعة النص القرآني.
٣. بُحِثت نظرية الأفعال الكلامية في تراثنا من قبل علمائنا، غير أن البحث فيها في تضاعيف هذا التراث الضخم لم يكن مقصوداً لذاته، وكثيراً ما قُصد به غيره.
٤. بحث العرب نظرية الأفعال الكلامية في مباحث الخبر والإنشاء.
٥. تداخل علمي الأصول والفقه مع علم المعاني، غير أن الأخير لم يكن موجوداً قبل علم الأصول، بل تأسس على يد عبد القاهر الجرجاني والسكاكي باستخدام بعض اللبانات المستعارة من علم الأصول وعلم الكلام والمنطق.
٦. اعتراف البلاغيين أنفسهم بأسبقية الأصوليين في البحث في موضوع الخبر والإنشاء، وهما الركنان الأساسيان لعلم المعاني.

المصادر

١. أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي. المستصفى. تحرير محمد عبدالسلام عبد الشافي. المجلد ١. دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
٢. أبو علي الحسن ابن سينا. الإشارات والتبسيهات. مصر: دار المعارف، ١٩٦٠.
٣. أبو يعقوب يوسف السكاكي. مفتاح العلوم. تحرير أكرم عثمان. بغداد: دار الرسالة، ١٩٨١.
٤. جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام. شذور الذهب. المجلد الاخير. مطبعة مصطفى الباني الحلبي، بلا تاريخ.
٥. شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي. معجم الأدياء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحرير احسان عباس. المجلد ١. بيروت: دار الغريب، ١٩٩٣.
٦. طالب سيد هاشم الطبطباني. نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤.
٧. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. الاقتراح في أصول النحو. تحرير عبد الحكيم عطية. المجلد ٢. دمشق: دار البيروتي، ٢٠٠٦.
٨. عبد السلام المسدي. التفكير اللساني في الحضارة العربية. المجلد ١. الدار العربية للكتاب، ١٩٨١.
٩. عثمان بن عبدالرحمن أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح. طبقات الفقهاء الشافعية. تحرير محي الدين علي نجيب. المجلد ١. بيروت: البشائر الاسلامية، ١٩٩٢.
١٠. عمر بلخير. "نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي". الأثير، بلا تاريخ، الإصدار عدد خاص اشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب.
١١. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي. القاموس المحيط. المجلد ١. الأميرية، بلا تاريخ.
١٢. محمود أحمد نحلة. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٢.
١٣. مسعود صحراوي. التداولية عند العلماء العرب. بيروت: دار الطليعة، بلا تاريخ.
١٤. "الأفعال الكلامية عند الأصوليين، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية." مجلة الدراسات اللغوية، ٢٠٠٤، الإصدار ٢.



١٥. ملاوي صلاح الدين. "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية". كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بلا تاريخ.
١٦. هشام عبدالله خليفة. نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي. المجلد ١. بيروت: لبنان، ٢٠٠٧.

References

1. Abu Hamid Muhammad ibn Muhammad al-Tusi al-Ghazali. Al-Mustasfa. Edited by Muhammad Abd al-Salam Abd al-Shafi. Volume 1. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1993.
2. Abu Ali al-Hasan ibn Sina. Al-Isharat wa al-Tanbihat. Egypt: Dar al-Ma'arif, 1960.
3. Abu Ya'qub Yusuf al-Sakkaki. Miftah al-'Ulum. Edited by Akram Uthman. Baghdad: Dar al-Risalah, 1981.
4. Jamal al-Din Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Hisham. Shudhur al-Dhahab. The final volume. Mustafa al-Bani al-Halabi Press, no date.
5. Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut ibn Abdullah al-Rumi al-Hamawi. Mu'jam al-Udaba' Irshad al-Arib ila Ma'rifat al-Adib. Edited by Ihsan Abbas. Volume 1. Beirut: Dar al-Gharib, 1993.
6. Talib Sayyid Hashim al-Tabatabani. Nazariyyat al-Afal al-Kalamiyyin bayna Falasafat al-Lughah al-Mu'asirin wa al-Balaghiyyin al-'Arab. Kuwait: Kuwait University Press, 1994.
7. Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti. Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw. Edited by Abd al-Hakim Atiya. Volume 2. Damascus: Dar al-Bayruti, 2006.
8. Abd al-Salam al-Masdi. Linguistic Thought in Arab Civilization. Volume 1. Arab House for Books, 1981.
9. Uthman ibn Abd al-Rahman Abu Amr Taqi al-Din Ibn al-Salah. Classes of Shafi'i Jurists. Edited by Muhyi al-Din Ali Najib. Volume 1. Beirut: Al-Bashair al-Islamiyya, 1992.
10. Omar Belkhir. "Speech Act Theory and a Re-reading of the Arab Heritage." Al-Atheer, n.d., Special Issue, Proceedings of the Third International Conference on Discourse Analysis.
11. Majd al-Din Muhammad ibn Yaqub al-Fayruzabadi. Al-Qamus al-Muhit. Volume 1. Al-Amiriya, n.d.



12. Mahmoud Ahmad Nahla. New Horizons in Contemporary Linguistic Research. Cairo: Dar al-Ma'arif, 2002.
13. Masoud Sahrawi. Pragmatics among Arab Scholars. Beirut: Dar al-Tali'a, n.d.
14. "Speech Acts among the Jurists: A Study in Light of Pragmatic Linguistics." Journal of Linguistic Studies, 2004, Issue 2.
15. Malawi Salahuddin. "Speech Act Theory in Arabic Rhetoric." Faculty of Arts, Humanities and Social Sciences, n.d.
16. Hisham Abdullah Khalifa. Speech Act Theory between Modern Linguistics and Linguistic Studies in the Arab and Islamic Heritage. Vol. 1. Beirut, Lebanon, 2007.